الأمم المتحدة

A/71/302

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

مذكرة الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ليو هيلر، المقدّم عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٢٤.

* A/71/150.

010916 300816 16-13590 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

موجز

يناقش المقرر الخاص، في هذا التقرير، التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي، بحيث يجري فيه تقييماً للأدوار التي يمكن وينبغي أن يؤديه في إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي.

فالتعاون الإنمائي يمكن أن يؤثر على حالة حقوق الإنسان في دولة أو منطقة إيجابا أو سلبا. وفي هذا التقرير، الذي يمثل عملا استشكافيا سيكمله تقرير أكثر تعمقا في عام ٢٠١٧، يوضح المقرر الخاص ما يقع من التزامات بشأن حقوق الإنسان على عاتق الجهات الممولة على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة.

وهو يورد، لاحقا، تقييما لتطور التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي. ويعرض المقرر الخاص دراسة نقدية للأنماط والاتجاهات ذات الصلة، يوجه فيها الاهتمام إلى النهج الحالي للجهات الممولة والدول الشريكة في ذلك الميدان، مع التركيز على ما يتصل بالموضوع من مبادئ حقوق الإنسان ومضمون معياري. ويتناول التقرير عددا من المسائل الأساسية، مع التركيز على التدابير التي تخفف من الأثر السلبي على حقوق الإنسان وتؤدي إلى زيادة الأثر الإيجابي إلى أقصى حد.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي ٦

ثالثا – أنماط واتجاهات التعاون الإنمائي في مجال المياه والصرف الصحي ١٠

رابعا – حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في سياسات التعاون الإنمائي ... ١٤

خامسا – التحديات في مجال التعاون الإنمائي بشأن المياه والصرف الصحي استنادا إلى إطار حقوق الإنسان ٢٧

سادسا – الخاتمة والتوصيات ٣٢

أولا - مقدمة

١ - تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مجموعة واسعة النطاق من أهداف التنمية المستدامة التي ستتطلب التزاما عالميا غير مسبوق وتعاونا غير مسبوق بين الدول (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ومن زاوية حقوق الإنسان، ترتكز الخطة على القانون الدولي الإنساني وتتيح فرصا بالغة الأهمية لمواصلة النهوض بإعمال حقوق الإنسان لجميع الناس في كل مكان دون تمييز[١]. ويتمثل التحدي الماثل الآن في كفالة إرساء الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في إطار حقوق الإنسان الراسخ.

٢ - وحقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي يشار إليها صراحة في الخطة، وتتماشى الغايتان ٦-١ و ٦-٢ مع بعض جوانب المضمون المعياري لتلك الحقوق. وتعتبر الأهداف مترابطة، ومن الواضح تماما أن تحقيق الهدف ٦ سيكون له أثر كبير على الأهداف الأخرى. وفي الوقت ذاته، تعتبر عدة أهداف جوهرية لإعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، من قبيل الهدف ١٠ المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وبينها والهدف ١٧ المتعلق بتعزيز سُبل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وترمي عدة غايات للهدف ١٧ إلى التنفيذ التام للمساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المتقدمة وبلوغ تلك البلدان نسبا معينة للمعونة قياساً إلى الدخل القومي الإجمالي، وتتناول مسائل التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات واحترام حيز السياسات لكل بلد وريادته فيما يتعلق بوضع وتنفيذ سياسات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وعلى ضوء تلك الخلفية، يسعى هذا التقرير إلى تقييم الأدوات التي يمكن وينبغي أن يؤديها التعاون الإنمائي[٢] في إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وثمة أسباب كثيرة تدعو إلى تأكيد أهمية التعاون الإنمائي لإعمال حق الإنسان في

---

(١) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Human Rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development"، وهو متاح على الموقع الشبكي: www.ohchr.org/EN/Issues/MDG/Pages/The2030Agenda.aspx.

(٢) يُستخدم مصطلح "التعاون الإنمائي" في هذا التقرير كله، وإن كانت بعض المصادر تستخدم مصطلحات مختلفة، ذات معان مختلفة في بعض الأحيان. والقصد هنا هو إبراز أهمية كلا المكونين: "التنمية" بوصفها الغرض من هذا النوع من الدعم للدول المعنية و "التعاون" الذي يشير إلى علاقة أفقية بين الجهات الممولة والدول المستفيدة. ويشمل التعاون الإنمائي، تقليديا، إجراءات من قبيل تقديم المنح والقروض والإعفاء من الديون وتقديم الدعم التقني والبرنامجي والمشورة في مجال السياسات إلى الدول المستفيدة.

الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وأحد هذه الأسباب هو أن ذلك التعاون يمثل حصة كبيرة من مجموع التمويل المقدّم لخدمات المياه والصرف الصحي في الجنوب العالمي، الذي يجب أن يزيد عملا بخطة عام ٢٠٣٠. وثمة سبب آخر هو أن التعاون الإنمائي يحدد في كثير من الأحيان مقياسا للسلوك الملائم في قطاع المياه والصرف الصحي، ليس فحسب بالنسبة للممولين بل أيضا بالنسبة للوكالات الحكومية التابعة للبلدان الشريكة[٣]. وهذا التأثير يمكن أن يؤثر على آفاق إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تأثيرا كبيرا.

٤ - ولهذا التقرير ثلاثة أهداف رئيسية هي: أولا، توضيح ما يقع من التزامات بشأن حقوق الإنسان على عاتق الجهات الممولة على الصعيد الثنائي والمتعددة الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، التي تنخرط في التعاون مع الدول في قطاع المياه والصرف الصحي؛ وثانيا، تقييم تطور التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي؛ وثالثا، دراسة النُهُج المتّبعة حاليا في ذلك الميدان دراسة نقدية، مع التركيز على حقوق الإنسان.

٥ - ويستند الإطار التحليلي المتبع في التقرير إلى مبادئ حقوق الإنسان والمضمون المعياري المحدد لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وبناء على ذلك، يولي الاعتبار للكيفية التي تنعكس بها مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز، والحصول على المعلومات، والمشاركة، والمساءلة، والاستدامة في عمليات اختيار مشاريع المياه والصرف الصحي الممولة في سياق التعاون الإنمائي وتصميمها وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، كانت جوانب معينة للمضمون المعياري لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، لا سيما التكلفة الميسورة وإمكانية الحصول، ذات أهمية على وجه الخصوص بوصفها عدسات تحليلية في تلك المناقشة.

٦ - ويركز التقرير بصفة رئيسية على أقل البلدان نموا، بالنظر إلى أن معظمها لم يحقق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، وبالنظر إلى حاجتها الشديدة إلى التعاون الإنمائي لإعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ومع أنّ مواضيع التقرير الرئيسية هي الجهات الممولة على الصعيد الثنائي والمتعددة الأطراف، يسلّم المقرر الخاص بالدور الهام الذي تؤديه جهات فاعلة أخرى غير تابعة للدولة، من قبيل منظمات المجتمع المدني، في التعاون الإنمائي.

---

(٣) يستخدم مصطلح الدولة ''الشريكة'' أو البلد ''الشريك'' في هذا التقرير بدلا من مصطلح الدولة ''المستفيدة'' أو البلد ''المستفيد''، وذلك بقصد الإيحاء بعلاقة أفقية بدرجة أكبر بين الجهة الممولة والدولة التي تتلقى التمويل.

٧ - ويتّبع التقرير نهجا استكشافيا. ويعتزم المقرر الخاص أن يعقد، استنادا إلى التقرير، سلسلة من الحوارات مع الجهات الممولة والدولة الشريكة لتحسين فهم الكيفية التي تعكس بها سياساتها ونُهجها إطار حقوق الإنسان المتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتؤدي إلى إعماله. وستُعرض نتائج تلك البحوث على الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ بوصفها جزءا من تقرير تحليلي أكثر تعمقا يتضمن توصيات مركزة.

ثانيا - حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي

ألف - الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

٨ - يحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات الدول فيما يتعلق باتخاذ تدابير ملائمة، بما في ذلك من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، لزيادة مواردها المتاحة إلى أقصى حدّ ممكن، استهدافا للإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩ - فبموجب المادة ٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثلا، يتعين على كل دولة طرف أن تتخذ، بمفردها أو عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السُبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية. وينطبق هذا الالتزام على الإعمال التدريجي لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي لأن ذلك الحق من حقوق الإنسان يعترف مجلس حقوق الإنسان وتعترف الجمعية العامة بأنه نابع من الحق في التمتع بمستوى معيشة كاف (المادة ١١ من العهد). ويرد أيضا التزام مماثل في المادة ٤ من اتفاقية حقوق الطفل.

١ - التزامات الدول

١٠ - إن الدول غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقع عليها، من ناحية، التزام بوضع الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة، والسعي إلى التعاون الدولي حسب الحاجة، واستخدام المساعدة المقدمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الناحية الأخرى، يقع على الدول القادرة على دعم بلدان أخرى

في إعمال تلك الحقوق التزام بتقديم الدعم اللازم عن طريق المساعدة والتعاون الإنمائيين على نحو يتسق مع التزاماتها بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خارج أراضيها[٤].

١١ - وبتحديد أكبر، فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه، أوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الدول الأطراف ملزمة باحترام التمتع بذلك الحق في البلدان الأخرى، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع التمتع بالحق في الحصول على المياه في البلدان الأخرى، ومنع مواطنيها وشركاتها من انتهاك حق الأفراد والمجتمعات المحلية في البلدان الأخرى أن تيسر إعمال الحق في المياه في البلدان الأخرى، مثلا من خلال توفير موارد المياه، وتقديم المساعدة المالية والتقنية والمعونة اللازمة عند الحاجة إليها، على نحو يتسق مع العهد ومعايير حقوق الإنسان الأخرى ومستدام ومناسب ثقافيا. وتقع على عاتق الدول المتقدمة اقتصاديا مسؤولية خاصة ولها مصلحة خاصة في مساعدة الدول النامية الأفقر في ذلك الصدد. وأسهبت اللجنة أيضا في توضيح تفاصيل المسؤولية التي تتحملها الدول من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، مشيرة إلى أن الدول الأطراف التي هي أعضاء في المؤسسات المالية الدولية، لا سيما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ينبغي أن تتخذ خطوات لكفالة مراعاة الحق في الحصول على المياه في سياساتها الإقراضية واتفاقاتها الإنمائية، وغيرها من التدابير الدولية (انظر E/C.12/2002/11، الفقرات ٣٣ و ٣٤ و ٣٦).

١٢ - وكثيرا ما تؤدي جهات فاعلة غير حكومية، من الدول الممولة ومن الدول الشريكة على السواء، دورا هاما في التعاون الإنمائي. وفي ذلك الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه حتى عندما يحدث التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي من خلال منظمات غير حكومية، يظل على الدول التزام بكفالة أن تكون جميع أدوات تفويض السلطة، بما في ذلك العقود، متماشية مع معايير حقوق الإنسان، وتُسهم في إعمال الحق في الحصول على المياه

(٤) انظر، على سبيل المثال، E/C.12/2002/11 واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الفقرة ٣٨، والتعليق العام رقم ١٤، الفقرة ٤٥، والتعليق العام رقم ١٧، الفقرة ٤٠؛ والتعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٦١ (وهي متاحة على الرابط التالي: http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=en&TreatyID=9&DocTypeID=11). وانظر أيضا لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٦، الفقرة ٤١، وهو متاح على الرابط التالي: (http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?TreatyID=5&DocTypeID=11) . وللاطلاع على تفسير مفيد للقانون الدولي بشأن المسألة، انظر مبادئ ماستريخت بشأن التزامات الدول خارج أراضيها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تُعنى بها شبكة ETO، المبادئ ٣٣ و ٣٤ و ٣٥.

وخدمات الصرف الصحي، وتوجه أنشطة الجهات غير الحكومية التي تقدم الخدمات (انظر A/HRC/15/31، الفقرة ٦٣ (و)).

٢ - التزامات المنظمات المتعددة الأطراف

١٣ - فيما يتعلق بالتزامات الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، ذكرت اللجنة أنه يتعين على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تتعاون بصورة فعالة مع الدول الأطراف، وأن تستفيد من خبرات بعضها البعض، فيما يتعلق بإعمال الحق في الحصول على المياه على المستوى الوطني، ويتعين على المؤسسات المالية الدولية مراعاة الحق في الحصول على المياه في سياساتها الإقراضية واتفاقاتها الائتمانية وبرامجها الخاصة بالتكيُّف الهيكلي وغيرها من المشاريع الإنمائية، لكي يجري تعزيز التمتع بالحق في الحصول على المياه (انظر E/C.12/2002/11، الفقرة ٦٠). ويرى المقرر الخاص أنه نظرا لأن ١٦٤ دولة هي أطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة، يتعين على المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والمنظمات الإنمائية الإقليمية، التي تتألف جميعها من الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على العديد من معاهدات حقوق الإنسان، احترام وحماية وتسهيل حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال أنشطتها. ويستتبع ذلك أنه حتى عندما تقوم الجهات الفاعلة غير الرسمية بتفعيل مبادرات التعاون الإنمائي، بدعم من جهات ممولة متعددة الأطراف، يمكن أيضا إخضاع تلك الجهات الممولة للمساءلة عن الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الدولية ملزمة بجميع حقوق الإنسان التي تشكل جزءا من القانون الدولي العرفي ومبادئ القانون العامة والأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في دساتيرها. وتنطبق تلك الأحكام بشكل خاص على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة نظرا لأنها ملزمة بميثاق الأمم المتحدة.

باء - انطباق مبادئ حقوق الإنسان والكيفية التي ينبغي أن تتجلى بها في التعاون الإنمائي

١٤ - يوفر إدماج قانون ومبادئ حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي إطارا قانونيا واضحا لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الذي أقرته الدول بالفعل. وإضافة إلى ذلك، يوفر المضمون المعياري لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي ومبادئ حقوق الإنسان إرشاداتٍ بشأن من يقوم بتحديد أولويات التخطيط والبرمجة في مجال التعاون الدولي وكيفية القيام بذلك، وأيضا بشأن كيفية اتباع

السياسات وتنفيذ البرامج والتدخلات. ومن الأهمية بمكان استخدام لغة حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي صراحةً لأن لغة حقوق الإنسان، كما ذكر المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، تعترف بكرامة جميع الأفراد وقدرهم، ولذلك فهي لغة تمكينية عمدا (انظر: A/70/274، الفقرة ٦٥).

١٥ - ويتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي أن يتمثل الهدف الرئيسي في إعمال حقوق الإنسان؛ وأن تحدد السياساتُ والبرامج أصحابَ الحقوق واستحقاقاتهم، فضلا عن الجهات المكلفة بالمسؤولية والتزاماتها، بهدف تعزيز قدرات أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم؛ وأن تُدمج مبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما مبادئ المساواة وعدم التمييز والمساءلة والوصول إلى المعلومات والمشاركة والاستدامة، في السياسات والبرامج.

١٦ - وعلى سبيل المثال، يتطلب مبدأ المساواة وعدم التمييز اعتماد تدابير محددة الأهداف وإجراءات إيجابية من أجل تحقيق المساواة الفعلية. وينبغي للممولين والشركاء العمل معا من أجل تحديد الأفراد والفئات المحرومة من الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والأكثر تعرضا للإقصاء والتمييز. ثم ينبغي أن يضعوا السياسات والبرامج التي تعطي الأولوية لأولئك الأفراد وتلك الفئات.

١٧ - ويتطلب مبدأ المشاركة أن يحوز أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني الملكيةَ والسيطرة على التنمية في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والتقدير. فالتنمية تكون لفائدة الناس. وإذا لم تدرج معارفهم وتوقعاتهم في العمليات، لا يمكن أبدا أن يحسِّن التعاون الإنمائي في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي فرص حصولهم على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بطريقة تتسق مع حقوق الإنسان الخاصة بهم. والملكية الوطنية بالغة الأهمية لاستدامة التنمية.

١٨ - والوصول إلى المعلومات يتيح للناس المشاركةَ المجدية في صنع القرار، ويمكّنهم من المطالبة بحقوقهم ومساءلة المكلفين بالمسؤولية.

ثالثا - أنماط واتجاهات التعاون الإنمائي في مجال المياه والصرف الصحي

ألف - عرض عام للتعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي

١٩ - لقد ازداد التعاون الإنمائي[٥] زيادة مطردة منذ تسعينيات القرن العشرين. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، بلغت القيمة النقدية الإجمالية للمنح والقروض والمشورة التقنية المصروفة لجميع القطاعات ٧٩١ بليون دولار تقريبا، أي ما متوسطه ١٥٨ بليون دولار سنويا[٦]. ومن المقدر أن التعاون الإنمائي في قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي زاد بنسبة ١٢,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٤، مع صرف مبلغ إجمالي قدره ٧,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٤، أي ما يعادل حوالي ٤ في المائة من الصرفيات لجميع القطاعات في تلك السنة[٧]. وتُظهر البيانات أنه في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، خُصص مبلغ ٤٣,٧ بليون دولار لقطاع إمدادات المياه والصرف الصحي. وكانت أكبر ١٠ جهات تمويل، وهي التي وفرت ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع التمويل المخصص لمشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، هي: المؤسسة الدولية للتنمية/مجموعة البنك الدولي (١٧,٤ في المائة)، واليابان (١٥,٥ في المائة)، وألمانيا (١٢,٢ في المائة)، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي (٨,٧ في المائة)، وفرنسا (٧,٥ في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (٤,٩ في المائة)، والصناديق الخاصة لمصرف التنمية الآسيوي (٣,٨ في المائة)، وصندوق التنمية الأفريقي (٣,١ في المائة)، وجمهورية كوريا (٣,٠ في المائة)، وهولندا (٢,٩ في المائة).

٢٠ - ومع ذلك، فإن الزيادة العالمية الشاملة في التمويل المخصص للقطاع تحجب اختلافات سنوية كبيرة في الأموال المصروفة وطرائق التمويل. وفيما يتعلق بالتزامات التمويل، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، كانت نسبة قدرها ٤١ في المائة من التزامات المعونة منحا،

---

(٥) على الرغم من أن بعض البيانات المدرجة في هذا الفرع معروضة في المصادر الأصلية بوصفها ''المساعدة الإنمائية الرسمية''، فإنها يشار إليها في هذا التقرير بمصطلح ''التعاون الإنمائي''، كما هو موضح في الحاشية ٣.

(٦) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Creditor Reporting System، وهو متاح على الرابط التالي: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=CRS1 (بالرجوع إليه في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٧) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Creditor Reporting System: Water وهو متاح على الرابط التالي: http://stats.oecd.org/Index.aspx?QueryId=58195 (بالرجوع إليه في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦).

ونسبة قدرها ٥٩ في المائة قروضا تساهلية[٨]. وإضافة إلى ذلك، تشير الاستعراضات النقدية لتدفقات التعاون الإنمائي إلى أن البيانات المتاحة عن هذه التدفقات قد تكون مجزأة في أحسن الأحوال[٩]. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى عدم التعاون بين الجهات الممولة من أجل تقديم بيانات موحدة موثوقة ودقيقة ومصنفة. وفيما يتعلق بالتصنيف، فإن غالبية المشاريع الإنمائية المسجلة في قاعدة البيانات ذات الصلة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تمثل أكثر من نصف مبلغ الأموال المخصصة للقطاع، لا تبين بوضوح، على سبيل المثال، ما إذا كانت المناطق الريفية أو الحضرية قد استهدفت[١٠]. وبالنظر إلى الانخفاض الملحوظ في مستويات الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الملائمة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، تشير فجوة المعلومات إلى الحاجة إلى تحسين الإبلاغ من جانب الدول الأعضاء. وثمة مصدر آخر لدقة البيانات جدير بالذكر هو عدم إدراج التدخلات الهامة في المستوطنات العشوائية لأنها تعتبر جزءا مما يسمى ”تطوير الأحياء الفقيرة/العشوائية“.

٢١ - ومن المناسب أيضا الإشارة إلى أن نسبا كبيرة من التعاون الإنمائي توجّه من خلال المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمتعاقدين من القطاع الخاص. وفي قطاع المياه والصرف الصحي، تكشف البيانات اتجاها غير مستقر: ففي عام ٢٠٠٦، وُجهت نسبة قدرها ٥١ في المائة من الأموال من خلال كيان عام في الدول المتقدمة، بينما في عام ٢٠١١ بلغت هذه النسبة ٨٣ في المائة[٦].

٢٢ - وعموما، على الرغم من تزايد مستويات التعاون الإنمائي، لا يزال هذا التعاون غير كاف من حيث الكمية ويثير تساؤلا من حيث الاستهداف فيما يتعلق بالوفاء باحتياجات العالم من المياه والصرف الصحي[١١]. فعلى سبيل المثال، كانت الأموال المقدمة من أجل

---

(٨) انظر: منظمة الصحة العالمية، *UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water: GLAAS 2014 Report—Investing in Water and Sanitation: Increasing Access, Reducing Inequalities* (Geneva, 2014).

(٩) انظر William Easterly and Tobias Pfutze “Where does the money go? Best and worst practices in foreign aid”, Journal of Economic Perspectives, vol. 22, No. 2 (Spring 2008).

(١٠) Wilbrod Ntawiha, “People in rural areas risk being left behind as aid to water and sanitation appears to provide better support to urban areas”, 22 March 2016، وهو متاح على الرابط التالي: http://devinit.org/news/#!/post/world-water-day-2016.

(١١) انظر OECD, “Financing water and sanitation in developing countries: the contribution of external aid”, June 2013، وهو متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/stats/Brochure_water_2013.pdf.

مشاريع الشبكات الأساسية، وهي مؤشر بديل عن مدى الوصول بالخدمات إلى فقراء المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية، أقل باستمرار من الأموال المقدمة من أجل مشاريع الشبكات الكبيرة. وفي عام ٢٠١٣، خُصصت نسبة قدرها ٢٤ في المائة من الأموال المقدمة من أجل مشاريع الشبكات الأساسية، مقارنة بنسبة قدرها ٥٠ في المائة من أجل مشاريع الشبكات الكبيرة[١٢]، مع انخفاض في الأموال المخصصة لتلك المشاريع من ٢٦ في المائة إلى ٢١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢[٨]. وعلاوة على ذلك، لا تزال أموال التعاون الإنمائي لا تخصص مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا.

باء - أنواع مشاريع المياه والصرف الصحي الممولة عن طريق التعاون الإنمائي

٢٣ - في عام ٢٠١٤، سجلت قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التعاون الإنمائي نحو ٥٠٠ ٧ مشروع في قطاع المياه والصرف الصحي في أكثر من ١٤٠ بلدا، وهي مشاريع ممولة من دول أعضاء في المنظمة ودول غير أعضاء فيها وجهات ممولة متعددة الأطراف. وقد موّل حوالي ٧٠٠ ٢ من تلك المشاريع في ٤٨ بلدا من أقل البلدان نموا، بما مجموعه قرابة ٢,٦ بليون دولار، أو ما يقارب ٣٠ في المائة من مجموع التمويل في القطاع[١٣].

٢٤ - ومن المحتمل أن هذه المستويات من التعاون الإنمائي ترتبط بكون أقل البلدان نموا لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والصرف الصحي. وفي حين تمكنت نسبة قدرها ٤٩ في المائة من سكان تلك البلدان من الوصول إلى مصادر مياه محسنة منذ عام ١٩٩٠، ظل مستوى الوصول عموما ٦٩ في المائة. وفيما يتعلق بالوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، لم تتمكن سوى نسبة قدرها ٢٧ في المائة من السكان من الوصول منذ عام ١٩٩٠، وظل مستوى الوصول بوجه عام عند نسبة قدرها ٣٧ في المائة.

٢٥ - ويندرج التعاون في قطاع المياه والصرف الصحي رسميا ضمن الفئات الرئيسية التالية: سياسات الموارد المائية وإدارتها؛ والشبكات الكبيرة للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي؛ وإمدادات مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية؛ والتعليم والتدريب في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي. والتمييز بين الشبكات الأساسية والشبكات الكبيرة

(١٢) انظر WaterAid, "Essential element: why international aid for water, sanitation and hygiene is still a critical source of finance for many countries" (2015).

(١٣) انظر OECD, "Water-related aid data at a glance", Development Finance Statistics data، وهي متاحة على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/stats/water-relatedaiddataataglance.htm، (بالرجوع إليه في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

يراعي عدد الأشخاص الذين ستقدم لهم الخدمات، على النحو التالي: توفّر الشبكات الكبيرة المياه وخدمات الصرف الصحي لمدينة أو حي بينما توفر الشبكات الأساسية المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات الحضرية الصغيرة، بما في ذلك المستوطنات العشوائية والمجتمعات الريفية.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٤، جرى تخصيص القروض والمنح المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات المتعددة الأطراف لقطاع المياه والصرف الصحي وقطاع الموارد المائية على النحو التالي: ٥٠ في المائة للأنشطة الكبيرة للإمداد المياه والصرف الصحي؛ و ٢٨ في المائة لسياسات/تنظيم إدارة الموارد المائية، وحماية الموارد المائية، وإدارة النفايات/والتخلص منها، وتنمية حوض النهر؛ و ٢٢ في المائة لإمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الرئيسية. وكرست نسبة قدرها ٠,١ في المائة فقط للتعليم والتدريب في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي[١٣].

٢٧ - وفي عام ٢٠١٤، في أقل البلدان نموا، خُصصت نسبة قدرها ٤١ في المائة من التمويل للأنشطة الكبيرة للإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي، و ٢٧ في المائة لسياسات/تنظيم إدارة الموارد المائية وحماية الموارد المائية وإدارة النفايات/التخلص منها وتنمية حوض النهر، و ٣٢ في المائة لإمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية. وكرست نسبة قدرها ٠,٢ في المائة فقط للتعليم والتدريب في مجال الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي[١٣].

٢٨ - وفي ختام فترة الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال التفاوتات في خدمات المياه والصرف الصحي قائمة، بما في ذلك بين سكان الحضر وسكان الريف. وتبين الاتجاهات السائدة في مجال التعاون الإنمائي من أجل القطاع أن الجهات الممولة تفضل فيما يبدو أنشطة الإمداد المياه وخدمات الصرف الصحي الكبيرة، التي تفيد سكان المناطق الحضرية الأكثر ثراء في الغالب. كما تشير إلى الحاجة إلى بذل جهود محددة الأهداف أكثر بكثير لصالح أقل البلدان نموا، لا سيما فيما يتعلق بالصرف الصحي، من أجل التعجيل بإحراز التقدم وبالتالي تحقيق استفادة الجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وفقا للتوقعات الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

رابعا - حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في سياسات التعاون الإنمائي

ألف - إدراج حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجال التعاون الإنمائي

١ - المسائل المحورية

٢٩ - أرسل المقرر الخاص استبيانا بشأن موضوع التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي إلى أصحاب المصلحة المعنيين. وترمي البنود العشرة في الاستبيان إلى الكشف عن الممارسات الجيدة والمساعدة على تقييم السياسات القائمة وارتباطها بحقوق الإنسان[١٤]. وقدمت تسع دول وتسع منظمات من المجتمع المدني وتحالفات الأفراد والكيانات ردودا أُخذت بعين الاعتبار في إطار التحليل الأوسع نطاقا للدول وجهات التمويل المتعددة الأطراف، الذي يقدَّم في هذا الفرع والفروع الأخرى الواردة أدناه.

٣٠ - ويجب على الدول احترام وحماية وإعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مشاريع التعاون الإنمائي التي تمولها، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي. بيد أن النهج القائم على حقوق الإنسان لم يدرج جيدا من قِبل واضعي السياسات أو خبراء القطاع أو الممارسين في مجال التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي.

٣١ - ويمكن أن يكون للتعاون الإنمائي أثر على حالة حقوق الإنسان في دولة أو منطقة بطريقة إيجابية أو سلبية. وقد لاحظ بعض منظمات المجتمع المدني أن البرامج أو المشاريع التي يراد بها خيرا فيما يبدو والرامية إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في مدينة أو منطقة معينة تؤثر في بعض الأحيان تأثيرا سلبيا على مجموعة فرعية من مستعملي الخدمات. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون الجهات الممولة والدول الشريكة هي المسؤولة عن الأثر السلبي على حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الذي ينتج عن أنشطة التعاون الإنمائي، بما في ذلك فيما يتعلق بيسر تكلفة الخدمات بعد إنجاز المشروع، ومساءلة السلطات العامة والشركات المتعاقد معها طوال تلك المشاريع، ومشاركة أصحاب المصلحة، والوصول إلى المعلومات واستدامة الخدمات عموما.

---

(١٤) يمكن الاطلاع على الاستبيان والردود على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/DevelopmentCooperationSubmissions.aspx.

٣٢ - وقد تثير بعض المشاريع شواغل أوسع نطاقا بشأن حقوق الإنسان، من قبيل حماية حق الأفراد في حرية التعبير وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، هناك عدد من التقارير المؤسفة بشأن تعرض حياة أصحاب مصلحة في المجتمع المدني للخطر عندما أعربوا عن شواغل حقوق الإنسان فيما يتعلق بأنشطة التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف[١٥]. وفي إطار حقوق الإنسان، يتعين على الدول الشريكة تهيئة بيئة مواتية للمشاركة النشطة والمستنيرة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن المهم أيضا التذكير بأن الدولة الممولة مسؤولة في إطار المساعدة التي تقدمها إلى دولة مستفيدة عن فعل غير مشروع دوليا تنفذه الدولة المستفيدة إذا قدمت الدولة الممولة هذا التعاون مع علمها بالظروف المحيطة، وإذا كان الفعل من شأنه أن يُعتبر غير مشروع إذا ارتكبته الدولة الممولة[١٦].

٣٣ - وتتمثل مسألة أخرى في أن بعض أصحاب المصلحة قد يعتبرون بعض النهج القائمة على حقوق الإنسان تحويلا غير ضروري للأموال ومظاهر ''للحماس المفرط'' أو تقييداً لمرونة كيانات التمويل[١٧]. ويمكن أن تنشأ هذه الشواغل عن مشاركة أصحاب مصلحة متعددين في مرحلة تصميم برنامج، الأمر الذي قد يؤدي إلى عمليات أطول تتطلب أن يؤخذ في الاعتبار عدد أكبر من الآراء. ولا يشاطر المقرر الخاص وجهات النظر السابقة تماما. واتفاقا مع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في تقييم اضطلعت به الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتصلة بالمياه العذبة، بما في ذلك الصرف الصحي (هيئة الأمم المتحدة للمياه)، يرى المقرر الخاص أن زيادة وعي أصحاب الحقوق من خلال تعزيز العمليات التشاركية يمكن أن تؤدي إلى زيادة امتلاك زمام الأمور، ومشاركة أكبر في العمليات، والصيانة، وتحسين استدامة خدمات الصرف الصحي والمياه[١٨].

---

(١٥) انظر Human Rights Watch, "At your own risk: reprisals against critics of World Bank Group projects", 22 June 2015، وهو متاح على الرابط التالي: www.hrw.org/report/2015/06/22/your-own-risk/reprisals-against-critics-world-bank-group-projects.

(١٦) انظر قرار الجمعية العامة ٥٦/٨٣، المادة ١٦. ووفقا لحكم محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية البوسنية (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود، الحكم الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الفقرة ٤٢٠)، تجسد المادة ١٦ قاعدة عرفية.

(١٧) انظر AquaFed: the International Federation of Private Water Operators, "AquaFed contribution on questions for the report on Development Cooperation", 30 January 2016، وهي متاحة على الرابط التالي: www.aquafed.org/Public/Files/__Uploads/files/2016-01-31%20AquaFed_RTWS_DevCoop_Heller.pdf.

(١٨) انظر WHO, UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water (GLAAS) 2012 Report:The Challenge of Extending and Sustaining Services (Geneva, 2012).

٢ - شروط التعاون الإنمائي

٣٤ - على الرغم من أن جزءا من المؤلفات عن شروط التعاون الإنمائي يحدد النتائج الإيجابية والسلبية[١٩]، هناك مجموعة من الأبحاث ذات الصلة في قطاع المياه والصرف الصحي تسلط الضوء على الجوانب السلبية لفرض الشروط. وتستخدم عادة أنواع مختلفة من الشروط، من بينها الشروط المسبقة أو اللاحقة والمستندة إلى سياسات والقائمة على نواتج والمشروطة بالمعونة، في مشاريع التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشترط إحدى الجهات الممولة منح المعونة لشبكة مجمعة للإمداد بالمياه بشرط زيادة الرسوم التي يدفعها المستخدمون، أي سياسة استرداد التكلفة الكاملة أو خصخصة تقديم الخدمات. وتتزايد الدعوة إلى إنهاء تلك الممارسات لصالح ضمان الملكية القطرية. فعلى سبيل المثال، أعلن المؤتمر الدولي المعني بالمياه العذبة المشترك بين الحكومات ضرورة ألا تُفرض مشاركة القطاع الخاص على البلدان النامية كشرط للتمويل، ووجوب إيلاء الأولوية لحفز أشكال التمويل الأخرى، وبناء القدرات، واستهداف الفقراء، ولا سيما في المناطق الريفية[٢٠]. وتلقى المقرر الخاص عدة بيانات تعزز تلك النداءات ردا على الاستبيان المشار إليه أعلاه.

٣٥ - وشددت منظمات المجتمع المدني على أن تنفيذ التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي لا يعني اتخاذ ترتيبات مالية فحسب، بل إقامة علاقات بناءة تنسق إعداد سياسات وأطر برنامجية محددة على الصعيدين الإقليمي والثقافي أيضا. وتجسد تلك التأكيدات شواغل خطيرة ووجيهة مفادها أن بعض المشاريع والبرامج في هذا القطاع لا تزال توجّه نحو الأولويات القائمة على الربح. ودعت منظمات المجتمع المدني أيضا الدول الممولة والشريكة للاضطلاع بالمسؤولية عما يترتب على مشاريع التعاون الإنمائي من آثار سلبية على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، عندما تكون الشروط التي فرضتها الجهات الممولة التي تطلب استرداد التكلفة بالكامل من خلال الرسوم قد أدّت إلى زيادة تكلفة الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ومنعت سُبُل انتصاف السكان المتضررين من تلك التدابير، قد يحق للمجتمع المدني انتقاد السلطات العامة بسبب حماية المستخدمين من الآثار السلبية للخدمات غير ميسورة التكاليف، فضلا عن الجهة الممولة لتيسيرها تهيئة هذه الظروف.

---

(١٩) انظر Svea Koch, "A typology of political conditionality beyond aid: conceptual horizons based on lessons from the European Union", World Development, vol. 75 (November 2015).

(٢٠) انظر Summary of the International Conference on Freshwater, held in Bonn, Germany from 3 to 7 December 2001، وهو متاح على الرابط التالي: www.iisd.ca/crs/water/SDH20/sdvol66num5.html.

٣ - حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في سياسات الدول والوكالات المتعددة الاطراف

٣٦ - يبين ما هو متاح من وثائق السياسات العامة للدول الممولة الرئيسية والجهات الممولة المتعددة الأطراف الرئيسية أن تلك الدول والجهات تقر ضمنا، في معظم الحالات، ببعض مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز، والحصول على المعلومات، والمشاركة، والمساءلة، في أطر سياساتها للتعاون الإنمائي. وبوجه عام، جرى قبول عدد من مبادئ حقوق الإنسان، وتستخدم بعض وكالات التمويل مؤشرات متوافقة ومبادئ مماثلة. بيد أن تلك المنظمات لا تعترف بعد بتلك المبادئ بوصفها التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تتقيد بها بالضرورة على هذا النحو في تنفيذ المشاريع والإبلاغ عنها. وتتناول مشاريع التعاون الإنمائي بعض عناصر المضمون المعياري لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، مثل نوعية المياه ومدى توافرها، في حين تغيب عناصر أخرى، مثل الخدمات الميسورة التكاليف وإمكانية الحصول عليها، بصورة منهجية عن السياسات.

٣٧ - وفي ذلك الصدد، تشكل مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إدارة المياه التي صدرت مؤخرا مثالا ذا صلة على التزام سياسي واسع النطاق من جانب البلدان المتقدمة. ومن الواضح أن المبادئ الاثني عشر تشمل بوضوح بعض مبادئ حقوق الإنسان، مثل الشفافية والمشاركة (المشار إليها باسم ''إشراك أصحاب المصلحة'' في هذه الوثيقة)، فضلا عن الممارسات الجيدة الأخرى، من قبيل تعزيز اتساق السياسات عبر القطاعات. بيد أن مضمونا معياريا هاما، من قبيل القدرة على تحمل التكاليف، يبدو أنه طموحٌ أكثر من كونه التزاما بموجب قانون حقوق الإنسان[٢١]. وتشير بوضوح وثيقة سياسات في عام ٢٠٠٧ صادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حقوق الإنسان والتنمية إلى ضرورة إدماج حقوق الإنسان في عملية صنع القرار، ووضع ضمانات وتعزيز التقيد بمبادئ حقوق الإنسان من قبيل عدم التمييز[٢٢].

٣٨ - ومن المهم توضيح أن التقيد ببعض مبادئ حقوق الإنسان ومضمونها المعياري ليس مماثلا لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان، وعادة ما يكون بعيدا عنه. ولضمان أساس فعال

---

(٢١) انظر OECD, "OECD principles on water governance"، وهي متاحة على الرابط التالي: www.oecd.org/governance/oecd-principles-on-water-governance.htm.

(٢٢) انظر OECD, "Development Assistance Committee action-oriented policy paper on human rights and development", 1 June 2007.

لنهج قائم على حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي، يجب أن تتبنى الدول والوكالات المتعددة الأطراف نظرة كلية للسياسات، وامتثال المشاريع والبرامج ضمن إطار حقوق الإنسان.

٣٩ - وقد نفذت بضع جهات تمويل مشاريع تهدف صراحة إلى تحسين الوضع فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وأحد الأمثلة القليلة جدا لمشروع يركز على حقوق الإنسان تحديدا هو مشروع ممول من هيئة التعاون الألمانية يجري تنفيذه في كينيا بشأن ضمان حق أفقر الفئات في الحصول على المياه. ونظرا للحاجة إلى توفير مياه الشرب للفقراء في المناطق الحضرية، أنشأ المشروع شبكة من أكشاك بيع المياه بأسعار مقننة، وشكّل أفرقة عمل معنية بالمياه من أجل تحسين المشاركة. وبناء على ذلك، طلبت حكومة كينيا من جهات التمويل مواءمة برامجها لتجسيد حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي[٢٣]. وثمة مثال آخر هو وضع دليل بشأن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وهو أداة لمساعدة واضعي السياسات والممارسين في وضع استراتيجيات من أجل إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وهو يتضمن توصياتٍ من أجل التعاون الإنمائي[٢٤].

٤٠ - ويرى المقرر الخاص ضرورة تطبيق إطار حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مشاريع المياه والصرف الصحي بجميع أشكالها ومستوياتها المدعومة من خلال التعاون الإنمائي، بما في ذلك السياسات المتعلقة بموارد المياه وبرامج التنظيم الإداري على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي وصعيد مستجمعات المياه، وعلى صعيد شبكات المياه والصرف الصحي الكبيرة للمدن، وعلى الصعيد المحلي بالنسبة لشبكات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية للمناطق الريفية وللمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل في المناطق الحضرية.

٤١ - وقد استعرض المقرر الخاص وثائق السياسات ذات الصلة الواردة من الدول الممولة التي كرست أكبر قدر من الأموال من أجل التعاون الإنمائي في قطاع المياه وخدمات الصرف

(٢٣) انظر European Commission, "Commission staff working document: tool-box—a rights-based approach, encompassing all human rights for European Union development cooperation", 30 April 2014.

(٢٤) انظر Centre on Housing Rights and Evictions and others, Manual on the Right to Water and Sanitation (Geneva, 2007).

الصحي. ولم يُقصد بالاستعراض أن يكون حصريا ولا أن يصدر عنه حكم حاسم، بل أن يقدم لمحة عامة عن نهج الدول الممولة ووجهات نظرها، استنادا إلى الوثائق الرسمية ذات الصلة. وتذكر بعض الدول الممولة حقَ الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي أو نهجا قائما على حقوق الإنسان على الصعيد الإطاري في وثائق سياساتها. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن الدول الممولة تطبق نهج حقوق الإنسان بانتظام في قطاع المياه والصرف الصحي باعتباره معيارا لازما في اختيار المشاريع المراد تمويلها. ويبدو أن اختيار تمويل نشاط محدد يعتمد بدرجة أكبر كثيرا على الاستراتيجية العالمية للجهة الممولة وطلب البلد. وحتى عندما يُذكر حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بصورة استثنائية في وثائق التقييم الأولي للمشاريع، لا يُشار إلى هذه الحقوق تحديدا في أدوات التخطيط والتقييم الرئيسية، من قبيل خطط التشغيل السنوية ووثائق رصد المشاريع، حالما يتم تنفيذ المشروع.

٤٢ - ويتمثل الاستنتاج العام في أن الالتزامات الصريحة بحقوق الإنسان في سياسات التعاون الإنمائي للممولين تشكل خليطا غير متجانس. فهناك بعض الحالات البارزة التي يستند فيها النهج العام لسياسة التعاون، على الأقل على النحو المبين في الوثائق الرسمية، إلى إطار حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، نشرت وزارة الخارجية في فنلندا وثيقة سياسات ذكرت فيها أن برنامج السياسة الإنمائية للحكومة لعام ٢٠١٢ يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع السياسات الإنمائية والتعاون الإنمائي التي تنتهجها فنلندا[٢٥]. كذلك، تضمنت وثيقة إطارية صادرة عن وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحكومة الاتحادية لألمانيا[٢٦] تأكيدا على حقوق الإنسان بوصفها أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الإنمائية الألمانية. وذكرت الوزارة الاتحادية أيضا أن استراتيجية حقوق الإنسان تُستكمل بالمبادئ التوجيهية التنفيذية التي تحدد كيفية تقييم المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان، وأثر جميع البرامج الإنمائية التي نُفذت بتكليف من الوزارة، في مرحلة التقييم. وأشارت وثيقة رائدة من الوزارة الاتحادية بشأن وضع النظرية موضع التطبيق فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي إلى أن سياستها تستند إلى استعراض لتجربة كينيا في عام ٢٠٠٧، وأن التجربة في كينيا أظهرت أنه يمكن بنجاح اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وهو ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق

(٢٥) Finland, Ministry for Foreign Affairs, Guidelines: Implementing the Human Rights-Based Approach in Finland's Development Policy (2013), p. 1.

(٢٦) Germany, Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, The Human Rights-Based Approach in German Development Cooperation (2014), p. 3.

فوائد مستدامة للجميع[٢٧]. والنهج الأخرى ذات الصلة تشمل نهج جمهورية كوريا في إرساء أساس لانعكاس نهج قائم على حقوق الإنسان في دورة البرنامج بأكملها من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ؛ ونهج الدانمرك الذي تؤكد فيه على أن الحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان في صميم التعاون الإنمائي[٢٨]؛ ونهج النمسا الذي يتمثل في ضمان عدم مخاطرة التعاون الإنمائي بانتهاك حقوق الإنسان، وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في البرامج والمشاريع والحوارات السياسية والسياساتية[٢٩]. وهناك بلدان أخرى تقر بإطار حقوق الإنسان في سياساتها، من بينها كندا، التي ينص قانونها للمساءلة عن المساعدة الإنمائية الرسمية على ضرورة أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[٣٠]؛ وفرنسا، التي أعلنت وزارة خارجيتها، في وثيقة بشأن الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، التزامها بتعزيز حقوق الإنسان بشكل ملموس وشامل في جميع الأحوال في جميع قطاعات التعاون الفرنسي[٣١].

٤٣ - وفي دول أخرى، تتضمن السياسات المعنية بقطاع المياه والصرف الصحي تحديدا صياغات تعبّر عن إطار حقوق الإنسان بطرق مميزة إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، استراتيجية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي للمساعدة في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي تعبّر عن الاعتراف بإعلان الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ أن الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان[٣٢]. وأشارت وزارة خارجية هولندا إلى أن هولندا تقرّ بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي باعتباره حقا من حقوق الإنسان الأساسية، وأن هذا الاعتراف منحها القدرة على التنويه، أثناء المناقشات السياساتية مع البلدان الشريكة،

---

(٢٧) Germany, Federal Ministry for Economic Cooperation and Development and the German Technical Cooperation, The Human Right to Water and Sanitation:Translating Theory Into Practice (Eschborn, Germany, 2009), p. 2.

(٢٨) انظر Denmark, Ministry of Foreign Affairs, The Government's Priorities for the Danish Development Cooperation 2016: Overview of the Development Cooperation Budget 2016-2019 (September 2015).

(٢٩) انظر Austria, Federal Ministry for Europe, Integration and Foreign Affairs, Three-Year Programme on Austrian Development Policy 2016-2018 (Vienna, 2016).

(٣٠) انظر Canada, Official Development Assistance Accountability Act, Statutes of Canada, chap. 17 (2008).

(٣١) انظر France, Ministry of Foreign Affairs, Democratic Governance and Human Rights (Paris, 2010).

(٣٢) انظر Japan International Cooperation Agency, "Assistance strategy on water supply and sanitation" (May 2012).

بمسؤوليات الحكومة وحقوق السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة[٣٣]. وذكرت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون أن استراتيجيتها المائية الجديدة حددت أيضا نهجا قائما على الحقوق فيما يتعلق بالمياه[٣٤]. وجاء في وثيقة رسمية من بلجيكا بشأن التعاون الإنمائي أن مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحصول على المياه والصحة والعمل اللائق وحقوق النساء والأطفال والشعوب الأصلية، هي جميعا عناصر مهمة في إطارها المعياري[٣٥]. وفي وثيقة مرجعية بشأن إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، أشارت حكومة السويد إلى إعلانها الدعم الكامل لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وأن الدول الغنية عليها التزام بمساعدة الدول الأخرى في إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي[٣٦]. ودمجت إسبانيا أيضا حقوق الإنسان بقوة في سياساتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي، بهدف اعتماد نهج قائم على الحقوق في السياسة التي تنتهجها في مجال التعاون، مع دعمها القوي لإعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

٤٤ - وللأسف، لا تزال جهات تمويل كثيرة تمتنع عن جعل حقوق الإنسان في صلب سياساتها أو الاعتراف صراحةً في تلك السياسات بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي هذه البلدان، لا تزال الخبرة العملية في ترجمة حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي إلى تنفيذ المشاريع تبدو محدودة.

٤٥ - واستعراض سياسات التعاون الإنمائي التي تتبعها جهات التمويل المتعددة الأطراف الرئيسية في القطاع يكشف عن مشهد مختلط فيما يتعلق بتوطيد حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، على نحو مشابه لسياسات الدول المموِّلة. وقد أصدرت بعض جهات التمويل الرئيسية، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية[٣٧] ومنظمة

---

(٣٣) انظر the Netherlands, Ministry of Foreign Affairs, *From Infrastructure to Sustainable Impact: Policy Review of the Dutch Contribution to Drinking Water And Sanitation (1990-2011)* (The Hague, 2012).

(٣٤) انظر Switzerland, Swiss Agency for Development and Cooperation, *SDC's Human Rights Policy: Towards a Life in Dignity — Realizing Rights for Poor People* (Berne, 2006).

(٣٥) انظر Belgium, Federal Public Service Foreign Affairs, Foreign Trade and Development Cooperation, *Strategy Note: Environment in the Belgian Development Cooperation* (Brussels, 2014).

(٣٦) انظر Swedish International Development Cooperation Agency, "Realizing the Human Right to Water and Sanitation", SIDA Reference Paper (Stockholm, 2013).

(٣٧) انظر Inter-American Development Bank, "Access to water and sanitation for all and the right to water in the American region", Policy Paper, November 2011.

الأمم المتحدة للطفولة (انظر E/ICEF/2006/6)، وثائق سياساتية محددة تضمنت الإقرار بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وفيما يتعلق بجهات تمويل أخرى، منها الاتحاد الأوروبي، قد يعبّر إطار السياسات العام عن اهتمام واضح بضمان حقوق الإنسان على نطاق مشاريع التعاون الإنمائي كافة. وفي الاتحاد الأوروبي، يُستخدم نهج قائم على حقوق الإنسان لضمان تعزيز الجهود بهدف مساعدة البلدان الشريكة في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان(٣٨).

٤٦ - وفي المقابل، ثمة جهات تمويل متعددة الأطراف رئيسية أخرى لا تدمج حقوق الإنسان في أطر سياساتها، عن عمد في بعض الأحيان. وأبرز حالة من هذا القبيل تتعلق بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، اللذين يشكلان جزءا من مجموعة البنك الدولي، على النحو الذي ناقشه باستفاضة المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥ (A/70/274). وعلى الرغم من الإشارات المبهمة الواردة في تحليلات السياسات وبيانات العلاقات العامة إلى أهمية إطار حقوق الإنسان، فقد أثار البنك الدولي الجدل بامتناعه عن إدراج المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان في سياساته التشغيلية، باستثناء ما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وأعرب البنك الدولي في عدة بيانات رسمية عن رأي مفاده أن حقوق الإنسان هي مسائل سياسية لا يمكن، وفقا للنظام الأساسي للمؤسسة، النظر فيها كمعايير لصرف الأموال. ويتضمن النظام الأساسي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف التي أُنشئت مؤخرا، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد، شروطا متطابقة تقريبا(٣٩).

٤٧ - ومن الجدير بالذكر أن بعض جهات التمويل المتعددة الأطراف المهمة، ومن بينها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، تعتبر المياه سلعة اقتصادية ذات أهمية حيوية اجتماعية(٤٠) وتطمح إلى أهداف متشابهة تتمثل في تهيئة النمو الاقتصادي الشامل للجميع والإنصاف(٤١) والحد من الفقر. وكما ذُكر سابقا، قد تزعم هذه الأهداف تحقيق نتائج

(٣٨) Council of the European Union, “EU strategic framework and action plan on human rights and democracy”, 25 June 2012.

(٣٩) انظر New Development Bank, Articles of Agreement, annex, art. 13(e)، وهو متاح على الرابط التالي: http://ndbbrics.org/agreement.html، وانظر أيضا Asian Infrastructure Investment Bank, Articles of Agreement, art. 31(2)، وهو متاح على الرابط التالي: www.aiib.org/uploadfile/2015/0814/20150814022158430.pdf.

(٤٠) انظر Development Bank, “Water for all: the water policy of the Asian Development Bank”, June 2003.

(٤١) انظر World Bank, “Shared prosperity: a new goal for a changing world”, 8 May 2013، وهو متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/news/feature/2013/05/08/shared-prosperity-goal-for-changing-world.

تسهم في تحسين فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. إلا أن توجُّه البرامج والمشاريع نحو ”دفع الأموال إلى خارج الباب“ بسرعة قد يُعزى في جزء منه إلى غياب الاتساق الملموس في حقوق الإنسان (انظر A/70/274، الفقرة ٣٦). ومن شأن وضع إطار قائم على أساس متين من حقوق الإنسان، ومدعوم بالتزام موظفي تلك المؤسسات ومجالسها، أن يوفر ضمانات ضد هذه المخاطر، ويضمن ألا تسفر القروض الموجهة لمشاريع وبرامج المياه وخدمات الصرف الصحي عن نتائج سلبية بالنسبة لبعض الأفراد أو الجماعات، وإنما تؤدي إلى زيادة إعمال حقوق أكثر الفئات حرمانا.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، فقد أشير عن حق إلى أن الانتفاضات الأخيرة أبرزت ضرورة سير التنمية جنبا إلى جنب مع الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات[٤٢]. وفي هذا السياق، أشار مصرف التنمية الأفريقي صراحةً، في خطته الاستراتيجية لتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية للمناطق الريفية في أفريقيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، إلى إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي باعتباره عنصرا من عناصر بيئة تمكينية تؤدي إلى تحسين الحوكمة في هذا القطاع الفرعي[٤٣].

باء - تطور التعاون الإنمائي في مجال المياه والصرف الصحي

١ - التعاون الإنمائي من تسعينيات القرن الماضي إلى عام ٢٠١٥: ”الخطط المناصرة للفقراء“ والأهداف الإنمائية

٤٩ - وُضِعَت أطر التعاون الإنمائي الرئيسية في مجال المياه والصرف الصحي من خلال اجتماعات ووثائق سياساتية متعددة، منها تقرير المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة، الذي عقد في دبلن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وجدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

٥٠ - ويحدد تقرير مؤتمر دبلن مبادئ العمل على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. وأحد المبادئ البالغة التأثير الواردة فيه غامض نسبيا فيما يتعلق بدور حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجال التعاون الإنمائي، كما أنه يدعم السياسات المُنتقدة بقوة التي تنتهجها الوكالات المتعددة الأطراف. ووفقا للمبدأ، من ناحية،

---

(٤٢) انظر European Union, *The European Union Explained: International Cooperation and Development* (Luxembourg, 2014).

(٤٣) انظر African Development Bank, “Strategic plan 2012-2015: delivering basic water supply and sanitation to rural Africa”.

من الأهمية بمكان الاعتراف أولا بالحق الأساسي لجميع البشر في الحصول على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي بأسعار معقولة؛ ومن الناحية الأخرى، فإن إدارة المياه بوصفها سلعة اقتصادية تمثل وسيلة مهمة لتحقيق الاستخدام الكفؤ والمنصف للموارد المائية ولتشجيع حفظ هذه الموارد وحمايتها. وقد أدى تعريف المياه بوصفها سلعة اقتصادية إلى وضع مجموعة من برامج التعاون في البلدان النامية ذات شروط متشددة تفرض خصخصة الخدمات وتحويل المياه إلى سلعة، دون إيلاء اعتبار يُذكَر لإطار حقوق الإنسان. وإلى حد ما انتصر الجزء الثاني من المبدأ، وهو ”الجانب الاقتصادي“، على الجزء الأول، وهو ”جانب الحقوق“.

٥١ - وعملية إدماج حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجال التعاون الإنمائي لم تكن عملية مباشرة أو توافقية أو سريعة. فقد أتاحت الأحداث الدولية فرصا أمام الهيئات الحكومية لكي تقدم أشكالا شتى للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك برنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، الذي وافقت عليه البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والذي أُشير فيه إلى أن البلدان النامية والبلدان المانحة ستكفل تصميم سياساتها وبرامجها الإنمائية وتنفيذها بطرق تتسق مع الالتزامات الدولية المتفق عليها بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإعاقة والاستدامة البيئية[٤٤]. وفي الآونة الأخيرة، دلّل الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى العالمي السادس للمياه (٢٠١٢)، الذي اعتمده ممثلو ١٤٥ بلدا، على وجود توافق آراء دولي حقيقي بشأن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والتزام الحكومات بالتعجيل بالحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة[٤٥]. وفي الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى العالمي السابع للمياه في عام ٢٠١٥، أعربت الأطراف الموقعة عن تعهدها بترجمة الالتزامات إلى سياسات وخطط وإجراءات وطنية، وبتكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز التعاون المتعلق بالمياه على الصعيد العالمي، فضلا عن

(٤٤) انظر OECD, “The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action”، وهو متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf.

(٤٥) انظر *Post-forum highlights of the Sixth World Water Forum: Time for Solutions, Marseille, France, 12-17 March 2012*, p. 12، وهي متاحة على الرابط التالي: www.worldwaterforum6.org/fileadmin/user_upload/pdf/publications_elem/Highlights_web_BD_en.pdf.

التزاماتها المتعلقة بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وضمان إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تدريجيا للجميع[٤٦].

٥٢ - وأثناء التفاوض والاستقرار على تلك الالتزامات الدولية خلال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، عملت جهات ممولة متعددة على وضع سياسات خاصة بها في الوقت ذاته. وفيما يتعلق بسياسات العديد من الوكالات المتعددة الأطراف، شاع التركيز منذ ذلك الحين على ما يسمى النُهُج ''المناصرة للفقراء'' أو نهج شبكات الأمان الاجتماعي، التي تستهدف أكثر الفئات فقرا. وقد كانت هذه التوجهات موضوعا لنقاشات نظرية مكثفة تركز على الآثار الاجتماعية المختلفة للتدخلات الموجَّهة أو التدخلات الشاملة، كما كانت موضوعا لبحوث تجريبية معنية بتقييم نتائج مختلف البرامج. والنهج ''المناصرة للفقراء'' لم تكن فعالة في قطاعات معينة، بسبب عدم قدرتها على الوفاء باحتياجات الفقراء[٤٧]؛ وهذا ينطبق بصفة خاصة على قطاع المياه والصرف الصحي[٤٨].

٥٣ - وثمة تطور آخر في تلك السياسات يتعلق بإدماج التعاون الإنمائي في الأهداف الإنمائية للألفية، مما أدى إلى توقع أن تؤدي التحويلات الدولية دوراً مهماً في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الغايات. ومن المهم الإشارة إلى أن غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي لم تكن طموحة كالغايات المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة، لأن الأولى لم تكن تسعى سوى إلى خفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى النصف.

٥٤ - ومن الواضح أن العوامل المختلفة التي كانت تحرك التعاون الإنمائي في مجال المياه والصرف الصحي في العقود الأخيرة كانت مستوحاة في معظمها من مبادئ أخرى غير إطار حقوق الإنسان وأن العمليات والنتائج المرتبطة ببلايين الدولارات التي استُثمرت في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، لم تتضمن تدخلات تُذكَر قائمة على حقوق الإنسان. ولم تُعمم المبادئ من قبيل المساواة وعدم التمييز، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة،

---

(٤٦) انظر المنتدى العالمي للمياه، الإعلان الوزاري، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو متاح على الرابط التالي: www.worldwatercouncil.org/fileadmin/world_water_council/documents/press_releases/Ministerial_Declaration_7th_World_Water_Forum_1304_Final.pdf.

(٤٧) انظر David Coady, Margaret Grosh and John Hoddinott, "Targeting outcomes redux", *World Bank Research Observer*, vol. 19, No. 1 (2004).

(٤٨) انظر Guy Norman and Steve Pedley, "Exploring the negative space: evaluating reasons for the failure of pro-poor targeting in urban sanitation projects", *Journal of Water, Sanitation and Hygiene for Development*, vol. 1, No. 2 (June 2011).

والمساءلة، والاستدامة، في السياسات ذات الصلة. كما أن المبدأ القائم على حقوق الإنسان المتمثل في الإعمال التدريجي باستخدام الحد الأقصى من الموارد المتاحة لم تكن له أولوية في عدد من البلدان. وإضافةً إلى ذلك، فإن بعض المضمون المعياري المتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي أُهمل أيضا في تلك العمليات، لا سيما فيما يتعلق بالتكلفة الميسورة والمقبولية، حيث تأثرت الأولى بسياسات استرداد التكاليف المقترنة بالتعاون الإنمائي بينما تأثرت الثانية بالممارسة الشائعة المتمثلة في نقل التكنولوجيا دون إيلاء الاهتمام الواجب للأفضليات الاجتماعية – الثقافية للسكان المستهدفين. ومن المهم التأكيد على أن المقبولية الثقافية يجب أن يحددها أصحاب الحقوق، وليس الجهات المكلفة بالمسؤولية، حتى لا تتحدد مستويات الوصول ونوعيته على أساس التصورات النمطية لدى الكيانات المرتبطة بالجهات المكلفة بالمسؤولة.

٢ – التعاون الإنمائي بعد عام ٢٠١٥

٥٥ – من الواضح أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب قدرا غير مسبوق من التعاون بين البلدان ووضع استراتيجيات واتخاذ إجراءات قوية في مجال التعاون. وتقدم خطة عمل أديس أبابا، التي اعتُمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأقرتها الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ (القرار ٦٩ /٣١٣)، مجموعة شاملة من الإجراءات السياساتية التي ينبغي أن تُتخذها الدول الأعضاء، إلى جانب مجموعة مكونة من أكثر من ١٠٠ من التدابير الملموسة الرامية إلى تمويل التنمية المستدامة، وإحداث تحول في الاقتصاد العالمي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ – وقد أنشأت مبادرة مشتركة بين الأمين العام ومجموعة البنك الدولي الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه من أجل تقديم الدعم في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتألف الفريق المكون من ١٠ أعضاء من رؤساء دول أو حكومات؛ وله مستشاران خاصان. ويتمثل الهدف المعلن للفريق في تعبئة العمل من أجل التعجيل بتنفيذ الهدف ٦ والغايات المرتبطة به.

٥٧ – ومن أجل الإدماج الفعال لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، يجب إنشاء هيكل ملائم للمساعدة في صياغة خطة التنمية وتوجيهها وإدارتها ودعمها. وسيكون الوضع الأمثل هو أن يحتل المضمون المعياري لحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي مركز الصدارة ضمن هذا الهيكل في العمليات المحددة المتصلة بالهدف ٦ بصفة عامة والغايات ٦-١ و ٦-٢ بصفة خاصة. وينبغي أن يكون الفريق مدركا تماما لضرورة أن ترتكز توصياته على مبادئ حقوق الإنسان والمضمون المعياري لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات

الصرف الصحي، على النحو المبين في هذا التقرير. وبذلك، ينبغي أن يصبح الفريق قادرا على أن يبدد على النحو الواجب دواعي قلق منظمات المجتمع المدني بشأن احتمال الميل إلى تغليب تفضيل نهج ذي توجه تجاري فيما يتعلق بهذا القطاع[٤٩]. وإنشاء كيان أكثر انفتاحا وأكثر تعددية من حيث أصحاب المصلحة ووجهات النظر أمر ضروري من أجل النجاح في إدخال حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في مجال التعاون الإنمائي ومن أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في خطة عام ٢٠٣٠.

خامسا - التحديات في مجال التعاون الإنمائي بشأن المياه والصرف الصحي استنادا إلى إطار حقوق الإنسان

٥٨ - استنادا إلى الفروع السابقة، التي رسمت خريطة التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي والمستويين الحالي والمحتمل لإدماج ذلك التعاون في إطار حقوق الإنسان، قُدِّمت بعض المقترحات التي تطرح سبلا ممكنة لتحقيق سيناريو سليم للتعاون الإنمائي. وتناقش الأقسام التالية بإيجاز عددا من تلك الاقتراحات، التي تشكل أسس جزء من التوصيات الواردة في هذا التقرير وتمثل دليلا أوليا لوضع التقرير المقبل الذي سيُقدّمه المقرر الخاص إلى الجمعية العامة في ٢٠١٧.

ألف - نهج قائم على حقوق الإنسان

٥٩ - يبدو أن وجود نهج قائم على حقوق الإنسان ضمن عملية وضع مشاريع وبرامج التعاون الإنمائي يمثل استثناءً أكثر من كونه القاعدة في السياسات الحالية التي تنتهجها جهات التمويل على الصعيد الثنائي والمتعددة الأطراف.

٦٠ - ووضع نهج قائم على حقوق الإنسان في المراحل الأولى من مشروع معين أمر أساسي لضمان إدماج إطار حقوق الإنسان في المشروع منذ بدايته وطوال فترة تنفيذه. وتتوقف التدابير المحددة المؤدية إلى التنفيذ الفعال لهذا النهج على طبيعة المشروع. ويمكن أن تتضمن تقييم الأثر فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو غير ذلك من تدابير بذل العناية الواجبة التي تمكِّن جهات التمويل من تحديد الأثر السلبي لأنشطتها على حقوق الإنسان وتخفيف ذلك الأثر، ومن تقديم الدعم الإيجابي والمشورة والمساعدة إلى الدول في مجال حقوق الإنسان (انظر A/70/274، الفقرة ٨٤) ومن الامتناع عن دعم المشاريع والبرامج التي من شأنها أن

(٤٩) انظر الرسالة الموجهة من مشروع الكوكب الأزرق وغيره، وهي متاحة على الرابط التالي: http://blueplanetproject.net/documents/bpp-unsg-letter-0416.pdf.

تتعارض مع الالتزامات الدولية لجهات التمويل والدول الشريكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ٢٨ من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، قد حثوا البنك الدولي على إدراج تقييمات حقوق الإنسان في السياسات البيئية والاجتماعية لضماناتهم المنقَّحة[٥٠].

باء - تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني

٦١ - كثيرا ما تُثار مسألة إغفال تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني في عملية التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون مشاركة الحكومات والمجتمع المدني في البلدان الشريكة في وضع تصور للسياسات والبرامج والعمليات الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها جزءا من عمليات التعاون الإنمائي[٥١]. ومن المهم أن نكرر في هذا السياق أن الحق في المشاركة النشطة والحرة والمجدية والحق في الحصول على المعلومات من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

٦٢ - وفي الوقت ذاته، يرتبط تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني ارتباطا وثيقا باحترام سيادة البلد الشريك، وعدم فرض حلول تكنولوجية وسياسات محددة. وهذا يعني أنه يجب ألا تقرر جهات التمويل بصفة منفردة أفضل طريقة لتحقيق فعالية المشاريع، وإنما أن يوجهها في ذلك أصحاب المصلحة المشاركون ويدعمونها دعما كاملا ومجديا[٥٢].

٦٣ - وفي الممارسة العملية، لوحظ على نطاق واسع أن الشروط المقترنة بامتيازات القروض والمنح كثيرا ما تُستَغَل على نحو يحرم البلد المستفيد من تلك القروض والمنح من سيادته وتوليه زمام الأمور. وحتى بعض المنظمات التي تتردد في قبول بعض الضوابط المفروضة على المعونة الإنمائية تعترف بالطابع المجحف للشروط عندما تفرض جهات التمويل مستشاريها وموردها الخاصين أو أساليب العمل الخاصة بها.٢٧ وعلاوة على ذلك، فإن الإصلاحات المؤسسية في قطاع المياه والصرف الصحي، التي غالبا ما تقترن بعمليات

---

(٥٠) Philip Alston and others (28 special procedures mandate holders), letter to the President of the World Bank, 12 December 2014، وهي متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/EPoverty/WorldBank.pdf; Human Rights Watch, “The World Bank’s second draft environmental and social framework”, October 2015، وهو متاح على الرابط التالي: http://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/hrw_submission_wb_second_draft_environmental_and_social_framework_10_8_20151.pdf.

(٥١) انظر InterAction, “Country ownership: moving from rhetoric to action” (Washington, D.C., 2011).

(٥٢) انظر World Bank, “Comprehensive development framework: country ownership”، وهو متاح على الرابط التالي: http://web.worldbank.org/archive/website01013/WEB/0__CON-5.HTM.

الخصخصة، كثيرا ما تكون من الشروط المتضمنة والتي يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان بطرق مختلفة، منها احتمال استبعاد أكثر الفئات حرمانا. وثمة نوع شائع آخر من الشروط في مجال التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي هو تنفيذ سياسات استرداد التكلفة الكاملة استنادا إلى جباية الرسوم. وهذه السياسات، عندما لا تكون مصحوبة بضمانات مناسبة، يمكن أن تثير شواغل جدّية بشأن عدم القدرة على تحمل التكاليف وما لذلك من أثر ضار على أشد السكان فقرا.

جيم - الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية

٦٤ - إن السياقات الوطنية ذات أهمية فيما يتعلق بالإعمال التدريجي لحق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وثمة عدد من العوامل المحلية، منها الفساد والأطر التنظيمية وأولويات الميزانية، التي يمكن أن تؤثر على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما استدامة الخدمات. فالفساد، على سبيل المثال، عادة ما يؤدي إلى زيادة تكلفة مرافق المياه والصرف الصحي، حيث يرفع سعر عمليات مَدّ المرافق بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة[٥٣]. وضعف أداء الاقتصاد يمكن أن يجعل تمويل الخدمات أمرا صعبا ما لم تُمنَح تلك الخدمات أولوية عالية جدا في مخصصات ميزانية الدولة أو المنطقة المعنية.

٦٥ - ويمكن أن يكون توفير المياه ومرافق الصرف الصحي عرضة للخضوع لخطة ذات توجُّه تجاري قوي، بغض النظر عن انتماء المتعهد بتوفيرها إلى القطاع الخاص أو العام، نظرا لاحتمالات الربحية الكبيرة التي تنطوي عليها أوضاع الاحتكار الطبيعي. وعلى أية حال، كثيرا ما لا تستجيب الخطط ذات التوجه التجاري غير الخاضعة للتنظيم لاعتبارات الرعاية الاجتماعية ولحقوق الإنسان بوجه أعم. ولذلك، فإن تلك الخدمات تتطلب تنظيما يرتكز تحديدا على مبادئ حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والمضمون المعياري لذلك الحق. ويجب أن تكون الأسعار منصفة وميسورة. كما يجب أن يتحرى مقدمو الخدمات الشفافية، ويتصرفوا بحسن نية، ويمتنعوا عن السعي وراء الريع، ويعملوا بكفاءة وفعالية.

٦٦ - ويمثل توفير بيئة مؤسسية مناسبة لخدمات المياه والصرف الصحي في جميع الدول ضرورةً لوصول تمويل التعاون الإنمائي إلى من هم في أمس الحاجة إليه، ولاستدامته. وهو يتيح تعزيز القروض والمنح للسياسات الوطنية، مما يسهل على الدول الوفاء بالتزاماتها المتعلقة

(٥٣) انظر Transparency International, *Global Corruption Report 2008: Corruption in the Water Sector* (Cambridge, Cambridge University Press, 2008).

بالإعمال التدريجي لحقوق الإنسان. وتقع على البلدان الشريكة مسؤولية تهيئة هذه البيئة التمكينية، التي يشكل فيها التعاون الإنمائي جزءا جوهريا من السياسات الوطنية الرامية إلى توفير المياه والصرف الصحي ومراعاة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

دال - التحديات التي ينطوي عليها التوفيق بين التمويل والفعالية والاستدامة الاقتصادية

٦٧ - تُقدَّر التكلفة الرأسمالية الإجمالية لتحقيق الغايتين ٦-١ و ٦-٢ لأهداف التنمية المستدامة بمبلغ ١١٤ بليون دولار سنويا، وذلك دون حساب تكاليف الدعم المالي والمؤسسي، وهو شرط مسبق أساسي لاستدامة الخدمات. وهذا المبلغ يعادل ثلاثة أمثال مستويات الاستثمار الحالية[٥٤].

٦٨ - وإضافةً إلى ذلك، بغض النظر عن مستوى التمويل، ينبغي أن تُراعى في التعاون الطبيعة الشاملة لخدمات المياه والصرف الصحي، حرصا على فعالية النتائج واستدامتها. وتؤدي السياسات غير الملائمة، وتخطيط خدمات المياه والصرف الصحي وإدارتها على نحو غير مناسب، إلى الإخلال بفعالية الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تنفيذ برنامج غير فعال لربط وحدات سكنية بشبكة مجار، ناجم عن التخطيط غير المناسب، إلى عدم تحقيق الاستثمارات في مرافق الصرف الصحي في المدن الكبيرة للأثر الإيجابي المتوقع منها على البيئة والصحة العامة. وهذا يمكن أن تكون له أهمية خاصة في المناطق الحضرية كثيفة السكان التي تشتمل على مستوطنات عشوائية كبيرة أو أحياء متسعة النطاق على أطراف المدن. ويمكن أن ينشأ عائق آخر عن تطبيق نموذج رديء لاسترداد التكلفة استنادا إلى الرسوم وغيرها من الإيرادات، مما يمنع مقدمي الخدمات فعليا من تشغيل المرافق وصيانتها على النحو السليم.

٦٩ - ويجب على جهات التمويل أن تتصدى لهذه التحديات مباشرة من أجل تهيئة الترتيبات المناسبة لضمان وصول التمويل إلى مقصده فعلا، ومن ثم توليد المنافع فعليا للفقراء وإعمال حق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

هاء - التفاوت بين التعاون في مجال إمدادات المياه وفي مجال الصرف الصحي

٧٠ - تكشف البيانات المتعلقة بالتعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي عن تفاوتات فيما يتعلق بتمويل أنشطة إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. ففيما يتعلق

(٥٤) انظر Idun Rognerud and others, IRC Trends Analysis, 2016-2025 (The Hague, International Water and Sanitation Centre, 2016).

بالصرف الصحي، يتركز التمويل في أقل البلدان نموا في المناطق الحضرية وينطوي على تفضيل واضح للشبكات الكبيرة، بينما تكون فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة أقل بكثير.

٧١ - وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، في غالبية أقل البلدان نموا، بلغ التمويل المخصص للشبكات الكبيرة للإمداد بالمياه أربعة أمثال التمويل المخصص لشبكات الصرف الصحي الكبيرة. ولوحظت النسبة نفسها عند مقارنة المشاريع الأساسية للإمداد بالمياه بشبكات الصرف الصحي الأساسية. وفي العديد من البلدان، أدى الطلب على شبكات المجاري إلى زيادة مدّها دون إيلاء الاهتمام الواجب لمعالجة المياه العادمة وتصريفها على نحو سليم. وحتى في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، يُقدَّر أن ٧٥ في المائة من المياه العادمة من الأسر المعيشية المتصلة بشبكة المجاري تُصَرَّف في الأنهار والخلجان والبحار دون معالجة[٥٥]. بيد أن ذلك الاتجاه ليس ثابتا بالضرورة، إذ يبدو أن الحلول المتعلقة بالمياه والصرف الصحي على نطاق المدينة لم تعد تحظى بالأولوية في كثير من مدن أفريقيا وآسيا[٥٦]. ويجب تقييم التحيز نحو مشاريع إمداد المياه على حساب الاستثمار في مرافق الصرف الصحي، الذي يقترن أحيانا بعدم توجيه الاهتمام الكافي لسلسلة الصرف الصحي، من منظور حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان استكشاف كيفية تأثير هذا الاختلال على تمتع أشد الفئات حرمانا بحقها في خدمات المياه والصرف الصحي الميسورة التكلفة والتي يسهل الحصول عليها.

واو - إعطاء أولوية لتمويل بناء القدرات

٧٢ - نظرا لنقص الخبرة أو استخدام تكنولوجيا غير ملائمة، قد تفتقر البنية التحتية للمياه والصرف الصحي المتوفرة عن طريق التعاون الإنمائي إلى حسن الصيانة أو التشغيل، مما يستتبع ضرورة توفير المزيد من التمويل للتعليم والتدريب. وبناء القدرات أمر أساسي لضمان استدامة الاستثمارات وينبغي اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في هذا الصدد. وذلك من شأنه أن يؤدي إلى إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة في تقديم الخدمات على نحو ملائم، وتعزيز قدرتهم على أداء المهام وتحقيق

(٥٥) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير منظمة الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٥: المياه من أجل عالم مستدام (باريس، ٢٠١٥).

(٥٦) للاطلاع على مناقشة بشأن شبكات المجاري على نطاق المدينة، انظر David Hall and Emanuele Lobina, "Public policy options for financing sewerage systems", in José Esteban Castro and Léo Heller, eds., *Water and Sanitation Services: Public Policy and Management* (London, Earthscan, 2009).

النواتج، وتحديد المشاكل وحلها بصفة جماعية، والقيام باختيارات مستنيرة[٥٧]. وثمة أشكال أخرى من التعاون، مثل الشراكات ضمن القطاع العام، غائبة عن السياسات التي تنتهجها معظم جهات التمويل الدولية، يمكنها الاستجابة بفعالية لتلك الحاجة. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن هناك التماسا قُدِّم إلى المفوضية الأوروبية يحمل ١,٩ مليون توقيع، وأقره البرلمان الأوروبي في نهاية الأمر، دعا إلى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي على أساس المبادئ غير الهادفة للربح والتضامن بين متعهدي خدمات المياه والسلطات، بما يشمل إقامة شراكات لبناء القدرات بهدف تحسين نوعية خدمات المياه.

سادسا - الخاتمة والتوصيات

٧٣ - يقدم هذا التقرير نهجا استكشافيّا وأوليّا فيما يتعلق بتحليل التعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي بين الدول والوكالات المتعددة الأطراف، استنادا إلى بيانات ثانوية، ومقالات منشورة والردود على استبيان أُرسل إلى العديد من أصحاب المصلحة. وبعض المسائل المعروضة ستتطلب المزيد من البحث المستفيض والمتعمق، الذي يتعين إجراؤه بالاشتراك مع جهات التمويل والدول الشريكة المعنية، وسيتناولها تقرير لاحق يُقدم في عام ٢٠١٧. وسيتضمن ذلك التقرير، على سبيل المثال لا الحصر، استعراضا للتجارب التي توضح المخاطر التي ينطوي عليها تطبيق إطار حقوق الإنسان على التعاون الإنمائي من جانب الدول والوكالات المتعددة الأطراف و (ربما) المنظمات غير الحكومية في قطاع المياه والصرف الصحي. وبالنظر إلى أن المعلومات المتعلقة بتلك التجارب ستكون ضرورية لتكملة بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق منها، يجب النظر في الاستنتاجات والتوصيات الواردة هنا مع الانتباه إلى ما تتسم به من طابع أولي.

٧٤ - وتماشيا مع ما ورد أعلاه، فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي في قطاع المياه والصرف الصحي، يوصي المقرر الخاص الدول وجهات التمويل المتعددة الأطراف بأن تقوم بما يلي:

(٥٧) انظر Emanuele Lobina and David Hall, “ACP-EU water facility–partnerships initiative”, report prepared for the European Commission, 3 August 2012، وهو متاح على الرابط التالي: www.right2water.eu/sites/water/files/2012-08-W-ACPEUPUPs.pdf.

(أ) تناقش وتحدد في إطار من الصراحة العقبات التي تحول دون إدماج إطار حقوق الإنسان في جميع السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية وتحدد أفضل الممارسات في التغلب على تلك العقبات؛

(ب) تستحدث تدابير وضمانات بهدف محدد هو ضمان الامتثال لحقوق الإنسان طوال عملية اختيار المشاريع؛

(ج) تكفل وجود آليات فعالة لتمكين الأفراد والجماعات الذين تتأثر حقوقهم الإنسانية سلبا بأنشطة التعاون الإنمائي من تقديم الشكاوى ومحاسبة الوكالات الإنمائية؛

(د) تجعل تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي أولوية، وتشجع المشاركة النشطة والحرة والمجدية من جانب أصحاب المصلحة المعنيين في عملية صنع القرار باستخدام الأدوات المناسبة؛

(هـ) تمتنع عن فرض شروط لدى تقديم القروض والمنح، تهدد بتقويض التمتع بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي وتنتقص من تولي البلد الشريك زمام أمور البرنامج أو المشروع ذي الصلة؛

(و) تصمم مشاريع للتعاون ترمي إلى تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية للدول الشريكة، بهدف تعزيز استدامة التدخلات؛

(ز) تعطي الأولوية للتمويل الذي يحقق منفعة فعلية لأشد الفئات فقرا والأكثر حرمانا، وتسعى إلى إنهاء التفاوتات في الحصول على الخدمات؛

(ح) تصحح اختلال التوازن في تمويل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، مع إعطاء الأولوية الواجبة لقطاع الصرف الصحي ومراعاة الاحتياجات ذات الصلة لدى أشد السكان حرمانا بصفة خاصة، وتعتمد تكنولوجيا ملائمة تأخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية - الثقافية للسكان المستهدفين؛

(ط) تدمج بناء القدرات بوصفه من الجوانب ذات الأولوية في التعاون الإنمائي، بما يكفل إدماج مبادئ حقوق الإنسان وما يتصل بها من مضمون معياري وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين على نحو مباشر وغير مباشر بتوفير الخدمات على النحو الملائم. وعلى وجه الخصوص، تقر بقيمة أشكال التعاون الأخرى التي أثبتت إيجابياتها، مثل الشراكات في إطار القطاع العام.

٧٥ - وفيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، يوصي المقرر الخاص بما يلي:

(أ) تعديل ولاية الفريق لضمان استناد توصياته المتعلقة بتحقيق الهدف ٦ إلى أساس واضح من مبادئ حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والمضمون المعياري ذي الصلة به؛

(ب) تنفيذ آليات تشاركية تشرِك أصحاب المصلحة المعنيين بشكل كامل في عملية صنع القرار في إطار ولاية الفريق.